

انعكاس تبني وتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) على الاداء المالي لشركة التأمين العراقية العامة

Reflection of the Adoption and Application of the Financial Reporting Standard (IFRS16) on the Financial Performance of the General Iraqi Insurance Company

Junaid Ahmed Khalil¹Dr. Fayhaa Abdullah yaaqoub²

Received

30/8/2023

Accepted

4/10/2023

Published

30/12/2023

Abstract

The study aims to clarify the impact of the adoption of the International Financial Reporting Standard (IFRS16) on lease contracts in the General Iraqi Insurance Company on the financial statements, and thus the impact on financial ratios and indicators, Since the financial reporting standard considers lease contracts as an asset called the right to use the asset and is offset by a liability, this changes the way the financial statements are presented, with an addition to both the asset and liability sides. In order to show the extent to which the adoption of the standard reflects on the financial performance of the company, new accounts were added in accordance with the requirements of applying the IFRS16 standard, The researchers reached a set of conclusions, most notably that the adoption of IFRS16 in insurance companies plays a major role in enhancing the quality of financial reporting and disclosure, which naturally indicates the quality of accounting information. This reflection has also affected financial ratios and indicators, Based on the above, the researchers proposed several recommendations, the most important of which is the adoption of the International Financial Reporting Standard (IFRS16) on lease contracts in Iraqi insurance companies, in compliance with the current trends in adopting international standards, on the one hand, and keeping pace with the latest developments taking place globally, on the other hand, as insurance companies have dealings with global counterparties.

Key Words : International Financial Reporting Standard (IFRS16), Financial Leases, Financial performance

المستخلص :-

تهدف الدراسة الى بيان انعكاس تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS16) عقود الايجار في شركة التأمين العراقية العامة على القوائم المالية وبالتالي التأثير على النسب والمؤشرات المالية، وبما ان معيار الإبلاغ المالي يعتبر عقود الايجار كأصل من الأصول يسمى بحق استخدام الاصل ويقابله التزام فأن ذلك يغير من طريقة عرض القوائم المالية مع وجود اضافة في جانب الأصول وكذلك جانب الالتزامات ولغرض بيان مدى انعكاس تبني المعيار على الاداء المالي للشركة تم اضافة حسابات جديدة بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS16، كما توصل الباحثان الى مجموعه من الاستنتاجات أبرزها، ان تبني معيار

1-Postgraduate Student, Iraq Insurance Company, Jonaeyd.ahmed1701@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

2-Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

IFRS16 في شركات التأمين له دور كبير في تعزيز جودة التقرير والافصاح المالي والذي يدل بطبيعة الحال على جودة المعلومات المحاسبية، وان هذا الانعكاس قد اثر على النسب والمؤشرات المالية، وعلية أقتراح الباحثان عدة توصيات اهمها تبني معيار الابلاغ المالي (IFRS16) عقود الايجار في شركات التأمين العراقية امثالاً للتوجهات الحالية في تبني المعايير الدولية من جهة ومواكبة اخر التطورات الحاصلة عالمياً من جهة اخرى كون شركات التأمين لديها تعاملات مع جهات معيدة عالمية.

الكلمات المفتاحية: معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS16، عقود الايجار التمويلية، الاداء المالي

المقدمة:-

عرف الانسان انشطة التأجير واستخدمها من زمن بعيد، الا ان تطور وانتشار نشاط التأجير في العصر الحديث جاء نتيجة تزايد احجام الوحدات الاقتصادية واتساع اعمالها، وتزايد حاجتها الى مصادر تمويل جديدة واكثر مرونة لغرض الاستجابة لمتطلباتها الهادفة للتوسع في ظل مايشهده العالم من تطورات كبيرة في قطاعات التكنولوجيا والانتاج والتسويق، وارتفاع في تكلفة الحصول على الاصول الرأسمالية، ولذا فبدلاً من ان تقوم الوحدات الاقتصادية بأقتراض الاموال لغرض شراء الاصول الرأسمالية، بإمكانها أستجارها عوضاً عن ذلك كما هو الحال في قطاعات الصناعة والنقل والبيع بالتجزئة، وبسبب الانتشار والتطور الكبير لعقود الايجار فقد زاد اهتمام المنظمات المحاسبية المعنية بأصدار المعايير المحاسبية بهذا الموضوع وأصدرت مجموعة من المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية الاعتراف والقياس والافصاح عن عقود الايجار لدى المؤجر والمستأجر، وكان اخر هذه المعايير هو المعيار الدولي للابلاغ المالي IFRS16، والصادر من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في كانون الثاني 2016، حيث ساهم هذا المعيار في حل العديد من الاشكالات التي كانت تواجه تطبيق المعايير السابقة، إذ أن الهدف الاساسي من هذا المعيار هو الحد من عمليات التمويل من خارج الميزانية بالنسبة للمستأجر، وتحسين عملية الافصاح عن المعلومات المحاسبية لدى الوحدات الاقتصادية، كما عمل هذا المعيار على التمييز بشكل كبير ما بين عقود الايجار التشغيلية وعقود الايجار التمويلية، ولغرض أهمية هذا الموضوع للوحدات الاقتصادية العراقية وعدم تطرق البيئة الاقتصادية العراقية لهذا النوع من المواضيع بالرغم من اهميته الكبيرة، كان بجد ذاته دافعاً للباحث للخوض في هذا الموضوع، وبناء على ماتم ذكره، هدف الباحثان من خلال الجانب النظري للدراسة بيان مفهوم عقود الايجار التمويلية واهم متطلبات تبني المعيار الدولي لعقود الايجار (IFRS16) في شركات التأمين العراقية العامة.

المبحث الاول: منهجية البحث

- 1- **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي :- هل ان تبني معيار الابلاغ المالي IFRS16 سينعكس على الاداء المالي لشركة التأمين العراقية العامة من خلال تغيير طريقة العرض والافصاح للقوائم المالية ؟
- هل ان تبني معيار الابلاغ المالي IFRS16 سيؤثر على النسب والمؤشرات المالية ؟
- 2- **اهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :
 1. عرض وتحليل معيار IFRS 16 عقود الايجار والياتة ومتطلباته لغرض تبني المعيار.
 2. بيان انعكاس تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS16) على القوائم المالية للشركة عينة البحث.
- 3- **اهمية البحث:** يستمد البحث اهميته من كون قطاع التأمين احد اهم واضخم القطاعات في العالم ولما يمتلكه من استثمارات وتأثير في الاقتصاد العالمي من جهة ولما يقدمه من منافع اقتصادية كبيرة لمختلف القطاعات الاخرى فضلاً عن المجتمع ككل من جهة اخرى، كما ان تبني معايير الابلاغ المالي الدولية بشكل عام ومعيار الايجار بشكل خاص له انعكاس على الاداء المالي لشركات التأمين.

4- **فرضية البحث** :- يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها "ان تبني معيار الإبلاغ المالي IFRS16 سيكون له انعكاس على الاداء المالي لشركة التأمين العراقية".

5- **مجتمع وعينة البحث**: يتمثل مجتمع البحث بشركات التأمين العامة والخاصة وشركات اعادة التأمين وسيتم اخذ شركة التأمين العراقية العامة عينة للبحث لدراسة متغيرات البحث واستعراض عناصر مشكلته واثبات فرضيته

6- الحدود الزمانية والمكانية

الحدود المكانية : تم تحديد شركة التأمين العراقية العامة عينة لتطبيق البحث لامتلاكها بيئة مناسبة الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية للبحث في البيانات المالية لسنة (2019)

7- **اسلوب البحث**: سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث وعناصرها المختلفة واثبات فرضية البحث ولتحقيق اهداف البحث في الجانب النظري ، اما في الجانب العملي سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي .

المبحث الثاني : الجانب النظري لعقود الايجار وفق معيار الإبلاغ المالي (IFRS16) وانعكاس تطبيقه على القوائم المالية

2-1. **مفهوم عقد الايجار**: يعتبر عقد الايجار هو وسيلة لتنظيم وربط بين طرفين (المؤجر والمستأجر) وفق شروط معينة محددة ومكتوبة، حيث اشارت المادة القانونية (73) من القانون المدني العراقي العقد على انه "ارتباط الايجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه"، (القانون المدني العراقي، 1951:251). ويعتمد العقد على عدة اركان منها ثلاثة اركان رئيسية (التراضي، المحل، السبب) وفي حال عدم تحقق احدها يعتبر العقد لاغياً: (بشير، 2006:75). من الناحية المحاسبية عرف عقد الايجار بانه "هو عقد يخول الاستخدام في حق الاصل (الاصل محل العقد) لفترة من الزمن في مقابل عوض"، (أبو نصار وحמידات، 2018). في حين عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في المعيار (13) بانه عقد اتفاق يمنح حق استخدام الممتلكات أو التجهيزات أو المعدات (الأراضي أو الموجودات القابلة للاستهلاك أو كلاهما) وذلك لفترة زمنية محددة، مع ملاحظة ان الاتفاقيات الخاصة بالخدمات لاتدخل ضمن الاتفاقيات التي تعامل معاملة الإيجار، وكذلك الاتفاقيات التي لا تنقل حق استخدام الموجودات والآلات من المؤجر الى المستأجر، وعلى النقيض من ذلك فان الاتفاقيات التي تنقل حق الاستخدام من المؤجر الى المستأجر تعامل كعقد إيجار (FASB,1980, SFAS 13:Par.1). اما مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) فقد اصدر المعيار (AIS 17) سنة 1982 وتم تعديله سنة 1997 وجاء تعديله الأخر سنة 2003 حيث عرف عقد الإيجار على أنه: "اتفاق بمقتضاه ينقل بموجبه المؤجر للمستأجر الحق في استخدام الموجود لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات"؛ وعرف عقد الإيجار التمويلي بانه "عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الموجود، وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية ، ففي نهاية الأمر عقد الإيجار التشغيلي " هو عقد ايجار غير عقد الايجار التمويلي"، (IFRSs, 2010:Part A.) 460). مفهوم إيجارة في المعايير المحاسبية الإسلامية فأن عقد الايجار يسمى الاجارة و "اشتق هذا المصطلح لغويا من الاجارة ، يسمى مفعولها مأجور والاجير فيها المستأجر ، وقد قدمت المصادر الشرعية تعريفات كثيرة مختلفة لفظاً الا انها متفقة مضمونا ومعنى وان التعريف الملائم لاغراض هذا البحث يشير الا ان الاجارة هي عقد على منفعة مباحة من عين معلومة او موصوفة في الذمة لمدة معلومة او عمل بعوض معلوم" (المعموري ، 2007 :5)

2-2. **أنواع عقود الايجار** :- تنقسم العقود الايجارية الى نوعين رئيسيين

1- عقد ايجار تشغيلي

2- عقد ايجار رأسمالي

وينتزع من عقد الايجار الرأسمالي عقدين

أ- عقد ايجار تمويلي

ب- عقد ايجار بيعي

اما عقد الايجار التشغيلي فيمكن تعريفه بأنه ((هو عقد ايجار لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الاصل محل العقد الى المستأجر ، ويعتمد على جوهر العملية وليس شكل العقد (ابو نصار وحميدات ، 2018) وبالنسبة لعقد الايجار الرأسمالي فقد عرفته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنها ((العقود التي يترتب على اثرها تحويل جوهرى لمنافع ومخاطر الملكية المتعلقة بالموجود موضوع العقد الى المستأجر)) (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2001:14). ومن خلال التعريف المذكور نجد ان اهم ما يميز عقد الايجار الرأسمالي هو التحويل الجوهرى للمنافع والمخاطر المتعلقة بالاصل محل الايجار .

ويمكن تعريف الايجار التمويلي بأنه : عقد الايجار الذي يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المنافع والمخاطر العائدة لملكية الاصل محل العقد ، وقد يتم او لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الامر (ابو نصار وحميدات ، 2018) ويعرف الايجار التمويلي ايضا بأنه اتفاق ينقل فيه المؤجر الى المستأجر مقابل دفعة او سلسلة من الدفعات الحق في استخدام الاصل لفترة زمنية معينة (IFRS,2010)

عقد الايجار البيعي : هو اتفاق شخص (طبيعي أو معنوي) مع طرف اخر بأن يؤجر موجود معين مقابل اجرة محددة على ان يمتلك المستأجر الموجود بعد وفائه لعدد معين من الاقساط وان انتقال الملكية من البائع الى المشتري يستند الى وقت البيع وليس تاريخ وفاء ثمن البيع. (المعموري، 2006)

2-3 جودة المعايير المحاسبية : ترتبط جودة المعايير المحاسبية بانتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات ، وبالتالي فان جودة معايير المحاسبة تتمثل في قدرتها على انتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، كما ينبغي ان تسمح المعايير بالتطبيق المتسق لها بالدرجات التي تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة لآخرى ومن وحدة لآخرى وقد حددت هيئة تداول الاوراق المالية الامريكية مجموعة من الشروط هي وجود تنظيم جيد لهيئة اصدار المعايير يرتبط بها اجهزة ولجان فنية عالية المستوى ، وتوفر الموارد البشرية والفنية ، والاسس التي تعد وتصدر بها المعايير (العاني و مكط ، 2019 ، ص 588) ، اذ ينبغي اعداد المعلومات والافصاح عنها باسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية (حسين و يعقوب ، 2014 : 31)

2-4 العلاقة بين متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة أرباح المحاسبة: صناع القرار الاقتصادي هم في الغالب مستخدمي البيانات المالية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية التي توفرها البيانات المالية من أجل دعمهم في إحداهم في فرق في القرار. فإن أهم البيانات المالية هو مؤشر صافي الدخل للقيمة المضافة للمؤسسة والذي ينعكس على قيمة أسهمها والعديد من صانعي القرار. ويرجع ذلك إلى تأثيره على تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين. كما أنه نظراً للتأثير الكبير على القرارات الاقتصادية فقد اهتم العديد من الجهات بجودة الأرباح ، لذلك لا توجد طريقة محددة لقياسها ولا يوجد تعريف محدد لجودة الأرباح المحاسبية. (حميد والطائي و المشهداني ، 2019 ، ص5)

2-5 معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16: يعتبر ال (IFRS16) من احدث واهم المعايير والذي يتناول متطلبات الاعتراف والقياس والعرض حيث يتم رسملة جميع العقود الايجارية التي تزيد عن 12 شهر كأصول والاعتراف بالتزامات مقابلها لها (باستثناء العقود ذات القيمة المنخفضة) . حيث يهدف المعيار الى وضع مباديء الاعتراف والقياس والافصاح لعقود الايجار وبشكل يؤدي الى تقديم معلومات ملائمة وتمثل بصدق عمليات التأجير لدى كل من المؤجرين والمستأجرين ، كما ان نطاق المعيار قد شمل جميع عقود الايجار باستثناء . عقود تاجير الاصول البيولوجية المحتفظ بها من قبل المستأجر (معيار 41)، ترتيبات خدمات الامتياز (IFRIC 12) ، تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة من قبل المؤجر ، حقوق الاستئجار لدى المستأجر بموجب اتفاقيات التراخيص مثل :حقوق استئجار الافلام وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والمخطوطات الخاضعة لمتطلبات المعيار الخاص بها (IAS38) الاصول غير الملموسة عقود تاجير واستخدام المصادر غير المتجددة مثل النفط والغاز وماشابهها .

2-6 تعريف عقد الايجار وفق معيار الابلاغ المالي : العقد يعد عقد ايجار اذا كان ينقل الحق في السيطرة على استخدام اصل محدد لفترة من الوقت مقابل منفعة (9: IFRS 16) ونلاحظ ان المعيار الحالي قد احتفظ بالتعريف السابق لمعيار المحاسبة الدولي (AIS 17)

((هو عقد او جزء من عقد يحول الحق في استخدام اصل " الاصل محل العقد" لفترة من الزمن في مقابل عوض)) الا انه ادرج مفهوم السيطرة اذن فان هنالك محددتين لتعريف العقد على انه عقد ايجار وفق المعيار الحق في السيطرة على استخدام الاصل المحدد والتي تعني الحق في الحصول على ما يقارب جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الاصل الحق في توجيه كيفية وغرض استخدام الاصل

2-7 انعكاس تطبيق معيار الابلاغ المالي (IFRS16) "عقود الايجار" على الاداء المالي: بعد الاطلاع على المعيار 16 عقود الايجار وبيان تأثيراته على عقود الايجار وانواعه وقيامه بوضع نموذج قياس واحد عكس ماكان معمولا به في المعيار السابق (IAS17) مما قلل كثيرا من مسألة التقديرات الشخصية وكذلك التنقل الكبير للشركات من بين العقود التشغيلية والتمويلية بما يخدم المنشأة وما لذلك من انعكاس كبير على الاداء المالي للشركة عينة البحث وذلك لاجل الوصول الى معلومات اكثر ملائمة وتعبير بصدق عن المركز المالي ونتيجة النشاط وبالتالي انتهاء الالتزامات الموجودة خارج الميزانية بشكل كبير وبالتأكيد فان هذه التغييرات ستؤثر بشكل كبير على القوائم المالية وعلى ما يجب عرضه داخل كل قائمة والتي ستعكس على اهم النسب المالية (الرافعة المالية ، غطاء الفائدة ، EBIT ، EBITDA ، العائد على الاصول (ROA) ، نسبة التداول) نظرا للاهمية الكبيرة التي توليها شركات التامين في تحليل ادائها المالي على هذه النسب المالية (القيسي والبلداوي، 2018: 148)

2-8 قائمة المركز المالي: في جانب المستأجر: بما ان المعيار يعامل جميع عقود الايجار معاملة واحدة تقريبا (باستثناء العقود قصيرة الاجل والمتدنية القيمة) الا وهو رسملة عقود الايجار وتعني اظهار الاصل المستخدم على انه اصل مملوك ولذلك يظهر في جانب الموجودات - الموجودات غير المتداولة حساب (حق استخدام الاصل المستأجر) ويقع هذا الحساب ضمن بند الاصول المشابهة للاصل المستأجر. اما في جانب المطلوبات فيظهر حساب (التزام عقد الايجار) ضمن المطلوبات غير المتداولة والذي يمثل مقدار الدفعات الواجب دفعها مستقبلا حسب بنود عقد الايجار. فاذن التأثير الاكبر سيكون في الزيادة في الاصول وكذلك الزيادة في المطلوبات (الخصوم) وهو ماسيغير بشكل كبير بعض النسب المالية على سبيل المثال لا الحصر (نسبة الرفع المالي) في جانب المؤجر يعرض المؤجر الاصل الذي قام بتاجيره في قائمة المركز المالي حسب طبيعة ذلك الاصل ويعرضها كذمم مدينه بمبلغ يساوي صافي الاستثمار

2-9 قائمة الدخل : في جانب المستأجر: سيؤثر المعيار على المصروفات المتعلقة بالايجار حيث كانت سابقا تصنف على انها مصروفات تشغيلية فقط اما في المعيار فقد تم استبدالها ب
- مصروف الاندثار اصل حق الاستخدام المستأجر
- مصروف الفائدة على التزام عقد الايجار
مصروف الاندثار سيكون ثابتا على مدار سنوات العقد ((اذا كانت طريقة القسط الثابت هي المتبعة)) اما مصروف الفائدة سيكون اكبر في السنوات الاولى ثم سيتناقص تدريجيا خلال مدة العقد
في جانب المؤجر لم يتغير كثيرا عن المعيار السابق (IAS17) فبالنسبة لعقود الايجار التمويلية
- ارباح او خسائر البيع
- دخل الفائدة المتحققة على صافي الاستثمار في العقد
- الدخل الناتج عن تدفقات الايجار المتغيرة غير المشمولة في صافي الاستثمار في عقد الايجار
اما عن عقود الايجار التشغيلية
ايراد الايجار وكذلك ايراد الايجار المتعلق بمدفوعات الايجار المتغيرة غير المرتبطة بمؤشر الاسعار او مؤشر اجور

2-10 قائمة التدفقات النقدية : من ناحية الكميات النقدية المنقولة فانه لا يحدث تغيير اي ان مجموع التدفقات النقدية سيبقى كما هو عليه الا انه سيشهد زيادة في التدفقات التمويلية الخارجة مع انخفاض في التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة لان المعيار رسمل جميع عقود الايجار التي كانت تصنف كعقود تشغيلية وبالتالي فهي خارج التزامات الميزانية .

المبحث الثالث : الجانب العملي انعكاس تطبيق المعيار (IFRS16) على قوائم شركة التأمين العراقية العامة

3-1 نبذة تعريفية بعينة البحث :سيتم في هذا المبحث اجراء مقارنة بين القوائم المالية قبل وبعد تبني معيار IFRS16 وما سوف ينتجه هذا التبني من تغيرات في طريقة العرض لهذه القوائم .وكذلك التغيير في النتائج ، واجراء المقارنة وتحليل تلك النتائج ومدى تأثيرها في النسب والمؤثرات المالية كونها مشتقة من تلك القوائم لما تمثله هذه النسب من أهمية لدى مستخدمي البيانات المالية وهو الغرض الرئيسي الذي بسببه تم استحداث معيار لعقود الايجار إلا وهو IFRS16 وستكون شركة التأمين العراقية العامة هي عينة البحث لما يمتلكه قطاع التأمين من جانب مهم في الاقتصاد العراقي .وقبل التطرق الى تبني المعيار وبيان انعكاساته سيتم شرح نبذة مختصرة عن شركة التأمين العراقية العامة .

3-1-1 نبذة عن شركة التأمين العراقية العامة :تأسست الشركة في 14/10/1959 استنادا الى قانون الشركات التجارية رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة اهلية بأسم (شركة التأمين العراقية العامة) تمارس جميع انواع التأمين واعادة التأمين واصبحت شركة عامة (خضر ومحمد ،2022: 362)، يبلغ رأس مال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار عراقي (2000000000) هذا اضافة الى اجمالي الاصول التي تزيد عن 94 مليار دينار عراقي حسب القيمة الدفترية .(الموقع الرسمي الالكتروني لشركة التأمين العراقية العامة، التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية العامة لسنة 2020) . ان بعض الشركات ذات الوفرة المالية تلجأ الى استثمار جزء من أموالها في المباني او الأراضي او كليهما . اما بهدف الاحتفاظ بها الى فترات طويلة والاستفادة من ارتفاع أسعارها السوقية ، او بهدف تأجيرها الى الغير للحصول على عوائد التأجير (Rental returns) ، وبالتالي تحقيق ارباحاً عند بيعها او لكلا الهدفين (Chaudhry & et.al,2018:226) ويحدد المعيار الاستثمارات العقارية ضمن فئات ، كما موضح في دناه :

أ. العقارات المملوكة من قبل المنشأة والمؤجرة للغير بموجب عقد ايجار تشغيلي .
ب. العقارات المحتفظ بها من قبل المنشأة بموجب عقد ايجار تمويلي (finance lease) (اذا كان العقد كلياً او جزئياً ينقل الحق في السيطرة على استخدام الأصل المحدد من طرف الى اخر لمدة زمنية معينة مقابل عوض او بدل معين ،IFRS16) ، والمؤجرة للغير بموجب عقد ايجار تشغيلي(يعقوب ، فيحاء ، حاجم ، ايهاب ، 2020 :215).

3-2 اعداد القوائم المالية للشركة وفق المعيار الدولي IFRS16:تعد القوائم المالية من اهم الوسائل الاساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للاطراف الخارجية (المشهداني و الحيدري ، 2023: 256)

3-2-1 قائمة الميزانية العامة:يوضح الجدول الاتي الميزانية العامة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي بالمقارنة مع الميزانية العامة لشركة التأمين العراقية العامة لسنة 2019 اذ تم :

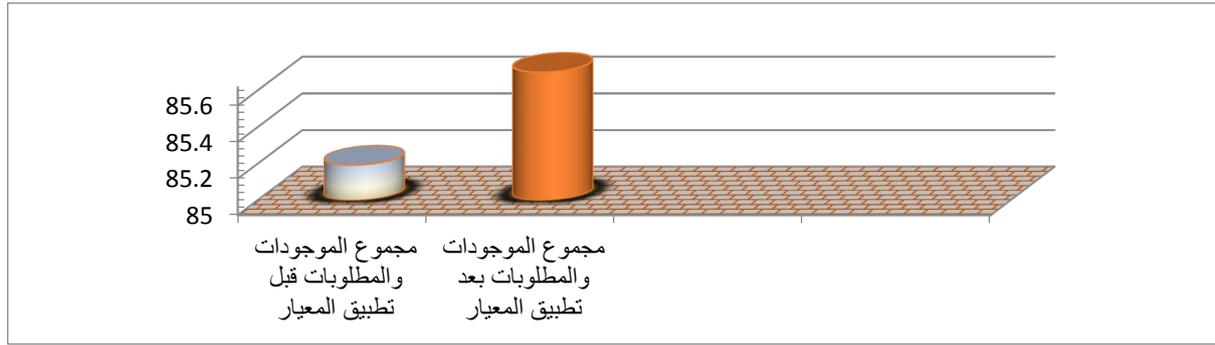
أ- تحديد الحسابات المضافة وفق المعيار IFRS16 باللون الغامق لغرض التمييز عن الحسابات الاساسية
ب- معالجة الاندثار بالطريقة المباشرة (اي ان حق استخدام الاصل تم تثبيته بالقيمة الصافية مخفضة بمقدار الاندثارلسنة 2019) لغرض اظهاره بالقيمة الدفترية تماشياً مع النظام المحاسبي الموحد المعمول به .

شركة التأمين العراقية العامة الميزانية العامة كما في 2019/12/31

جدول 1

رقم الكشف	رقم الدليل	الموجودات	قبل تطبيق المعيار	بعد تطبيق المعيار
1	18	النقود	21129634185	21129634185
2	15	الاستثمارات	55159238619	55159238619
3	16	المدينون	8876666296	8876666296
4	11	الموجودات الثابتة (بعد تنزيل الاندثار)	28500827	28500827
	11212	حق استخدام الاصل (بعد تنزيل الاندثار)	512784312	*****
		مجموع الموجودات	85706824239	85194039927
المطلوبات				
المطلوبات المتداولة				
5	26	الدائنون	20874987664	20874987664
	2419	التزام عقود الاستئجار	263600000	*****
		مجموع المطلوبات المتداولة	21138587664	20874987664
المطلوبات الثابتة				
6	211	رأس المال المدفوع	2000000000	2000000000
	212	الاحتياطيات	17883483500	17911754089
	215	الاحتياطيات الفنية	44407298174	44407298174
	2419	التزام عقود الاستئجار	277454901	*****
		مجموع المطلوبات الثابتة	64568236575	64319052263
		مجموع المطلوبات	85706824239	85194039927

تم تخفيض مبلغ (28270589) دينار من حساب الاحتياطيات والذي يمثل الفرق في زيادة مبلغ صافي حق استخدام الاصل عن صافي التزام عقود الاستئجار بعد ان تم تخفيضها بقيم الاندثار والدفعة المسددة من التزام عقود الاستئجار والفوائد على التوالي بسبب عدم وجود حساب الارباح المحتجزة ضمن حسابات النظام. لذا يرى الباحث ضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحد في المستقبل من خلال استحداث حساب للارباح المحتجزة وذلك لاضافة او تخفيض الفوارق الناتجة فيه مما يجعله اكثر انسجاما وتوافقا مع المعايير الدولية. اما في حساب المطلوبات المتداولة فان التزام عقود الاستئجار مكون من قسمين (فوائده عقود الاستئجار + الالتزام المسدد للالتزام عقود الاستئجار) (56449122+207150878) وهي تمثل الدفعة التي سيتم سدادها خلال السنة اللاحقة، اما التزام عقود الايجار في المطلوبات طويلة الاجل فهي حاصل جمع رصيد اخر المدة للمباني المستأجرة والمدفوع ايجارها في بداية السنة (9مباني) + رصيد اخر المدة للمبنى المدفوع في نهاية السنة (263258472+14196429) والشكل التالي يوضح اثر التغيير في الموجودات والمطلوبات بعد تطبيق المعيار.



الشكل (1) التغيير في الموجودات والمطلوبات بعد تطبيق معيار IFRS16 "عقود الايجار" (من اعداد الباحثان)

نلاحظ من الشكل اعلاه ان هنالك ارتفاع في الموجودات والمطلوبات بعد تطبيق المعيار اذ كانت قبل تطبيقه (85,194,039,927) دينار وبعد التطبيق اصبحت (85,706,824,239) دينار وسبب ذلك اضافة حق الاستخدام والتزام العقود للابنية المستأجرة .

3-2-2 قائمة كشف الدخل: يظهر حساب الارباح والخسائر في شركة التأمين العراقية العامة الايرادات والمصروفات للنشاط الجاري ووفقا لمتطلبات المعيار فأن مصاريف الاندثار والفوائد المتعلقة بعقد الاستئجار يجب ان تظهر بصورة منفصلة عن المصاريف الاخرى . وبناءا على الحسابات المقترحة فقد حددت الفوائد على عقد الاستئجار بالدليل (361) كونها من الفوائد المدينة كما تم اقتراح اندثار المباني المستأجرة (اندثار حق استخدام الاصل) بالدليل رقم (3722) لتمييزه عن اندثار المباني المملوكة . ويبين الجدول الاتي حساب الارباح والخسائر لشركة التأمين العراقية العامة في 2019/12/31 مقارنة بحساب الارباح والخسائر المعدل حسب متطلبات المعيار IFRS16 ولنفس السنة وتماشيا مع طبيعة عرض القوائم المالية فأن حساب الاندثار على حق استخدام الاصل سوف يعرض بالمجموع مع باقي الاندثارات ثم سيظهر بشكل منفصل في الكشوف التحليلية المرفقة اما مصروف الفائدة على عقد الاستئجار سوف يظهر مباشرة في حساب الارباح والخسائر

جدول (2) مقارنة بين حساب الارباح والخسائر وفق النظام المحاسبي مع حساب الارباح والخسائر المعدل وفق المعيار

وزارة المالية

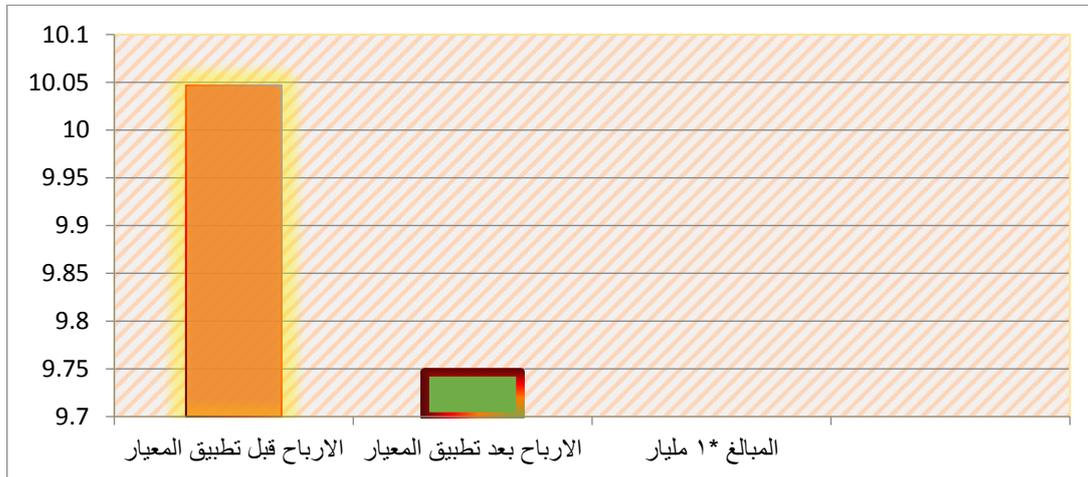
شركة التأمين العراقية العامة /بغداد

حساب الارباح والخسائر والتوزيع للسنة المالية في 31/كانون الاول/2019

رقم الكشف	رقم الدليل	ايرادات النشاط الجاري	قبل تطبيق المعيار	بعد تطبيق المعيار
7	45	ايرادات العمليات التأمينية	72364515957	72364515957
8	46	ايرادات الاستثمار	3320459543	3320459543
			75684975500	75684975500
9	35	تنزل: مصروفات النشاط الجاري مصروفات العمليات التأمينية	58795664342	58795664342
10	37	الاندثارات	345703608	587104029
11	(31-33)	المصروفات الادارية	5696606900	5696606900
	361	الفوائد على عقود الاستئجار		
			65138245439	64837974850

10546730061	10847000650	فائض العمليات الجارية	
566457868	566457868	49/48 يضاف: الايرادات التحويلية والآخرى	12
1126281054	1126281054	تنزل : المصروفات التحويلية والآخرى	
240414125	240414125	المصروفات التحويلية	38 13
		المصروفات الاخرى	39 14
1366695179	1366695179	الفائض	
9746492750	10046763339	(حصة الحماية الاجتماعية 1%)	
97464928	100467633		
9649027822	9946295706	الربح موزع بموجب المادة (11) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 (المعدل) (من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية لشركة التامين) .	

من الجدول اعلاه نلاحظ وجود فرق في فائض العمليات الجارية بين حساب الارباح والخسائر الحقيقي والمعدل وفقا لمتطلبات المعيار IFRS16 وجاء ذلك نتيجة اضافة مبلغ قوائد عقود الاستئجار اضافة الى مبلغ الاندثار السنوي لحق استخدام الاصول مما سبب انخفاض في فائض العمليات الجارية . ويعتبر الانخفاض الحاصل امر طبيعي وذلك بسبب ان عقود الايجار التمويلية تولد اعباءا مالية في بداية فترة العقد ثم تبدأ بالانخفاض تدريجيا طوال فترة العقد بسبب انخفاض التزام عقد الايجار وبالتالي انخفاض الفوائد على عقود الاستئجار .



الشكل رقم (2) مقدار الفرق بين فائض حساب الارباح والخسائر قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار IFRS 16 (من اعداد الباحثان)

3-2-3 قائمة كشف التدفق النقدي : لا يوجد تغير في مبالغ كشف التدفق النقدي ولكن بحسب متطلبات المعيار IFRS16 فان اطفاء التزام عقود الاستئجار يقع ضمن المدفوعات للانشطة التمويلية وهذا يختلف عما يعمل به النظام المحاسبي حيث ان مدفوعات القروض طويلة الاجل تظهر ضمن الانشطة الاستثمارية . اما الفائدة على عقود الاستئجار فانها وفق المعيار تظهر في الانشطة التشغيلية او التمويلية حسب سياسة الوحدة ولكن في النظام المحاسبي الموحد فانها تظهر ضمن الانشطة التشغيلية .

جدول (3) كشف التدفق النقدي قبل وبعد تطبيق المعيار

الدليل المحاسبي	اسم الحساب	كشف التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي	كشف التدفقات النقدية وفق معيار IFRS 16
	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية التدفق النقدي المستلم ينزل: النقد المدفوع صافي التدفق عن الانشطة التشغيلية	***** *****	***** *****
	التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية التدفق النقدي المستلم ينزل المدفوعات النقدية صافي التدفق من الانشطة الاستثمارية	***** *****	***** *****
361 2419	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية التدفق النقدي المستلم ينزل المدفوعات النقدية الفوائد على عقود الاستئجار التزام عقود الاستئجار صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية صافي التدفق النقدي من الانشطة الثلاثة	***** ***** ***** *****	***** 2421046 269578954

المصدر (اعداد الباحثان)

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان الفوائد على عقود الاستئجار والمسجلة بمبلغ (2421046) تخص الفرع الذي يدفع ايجاره في نهاية السنة . وان التزام عقد الايجار المسدد يمثل حاصل جمع مبلغ استئجار المباني الـ 9 التي تدفع في بداية السنة + اطفاء التزام عقد الاستئجار للفرع الذي يدفع في نهاية السنة (263600000+5978954)

3-3 انعكاس تعديل القوائم المالية وفق معيار IFRS16 على مؤشرات الاداء المالي لشركة التأمين العراقية العامة

ان التغييرات التي حصلت في كشوفات القوائم المالية (قائمة الميزانية ، حساب الارباح والخسائر ، كشف التدفق النقدي) كان لها انعكاس كبير على المؤشرات المالية الرئيسية لشركة التأمين العراقية العامة. والذي بدوره يعمل على تحسين الابلاغ المالي المتمثل بجودة المعلومات المحاسبية والذي بدوره سيؤثر على قرارات المستخدمين لتلك القوائم ويمكن تلخيص ذلك بانه الغاية الاساسية من ظهور معيار "عقود الايجار" .

جدول (4) انعكاس تبني المعيار على مؤشرات الاداء المالي مقارنة مع مؤشرات الاداء المالي وفقا للنظام المحاسبي المعمول به حاليا

المؤشر المالي	طريقة الاحتساب	وفقا لنظام الشركة	وفقا لانعكاس المعيار IFRS16	تحليل الاختلافات
الرافعة المالية	المطلوبات ÷ راس المال	83194039927 ÷ 2000000000 41.5 =	83706824239 ÷ 2000000000 42 =	زيادة الرافعة المالية وهو يتطابق مع الاثر المتوقع من تبني معيار IFRS16
نسبة السيولة	الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة	77706300481 ÷ 20874987664 3.72 =	77706300481 ÷ 21138587664 3.67 =	على الرغم من ان عقود الايجار هي طويلة الاجل الا ان ما مقدار ما سيدفع في السنة اللاحقة من التزام يقع ضمن بند المطلوبات المتداولة لذلك سنجد ان هنالك انخفاض بسيط يمثل مقدار الالتزام
دوران الموجودات الثابتة	الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات الثابتة	75684975500 ÷ 7487739446 10.1 =	75684975500 ÷ 8000523758 9.46 =	انخفاض النسبة وذلك بسبب الاعتراف بحق استخدام الاصل وهو ما يتوافق مع المعيار IFRS16
EBIT	الارباح قبل الفوائد والضرائب	10847000650 (1596780490) 9250220160 =	10546730061 263600000 + 58870168 + (1596780490) 9272419739 =	ارتفاع ال EBIT وهو ما يتوافق مع المعيار لان ما سيسجل من اندثار اقل من مصروف الايجار التشغيلي الذي كان موجود
EBITDA	الارباح قبل الفوائد والضرائب والاطفاء	10046763339 + 345703608 + 1596780490 + 118184054 8677502403 =	9746492750 + 263600000 + 58870168 + 587104029 + 1596780490 + 118184054 8941102403 =	ارتفاع EBITDA لنفس السبب اعلاه
غطاء الفائدة	EBITDA ÷ مصروف الفائدة	8677502403 ÷ مصروف الفائدة	8941102403 ÷ 58870168 151.8 =	ظهور غطاء الفائدة بسبب وجود حساب الفائدة على عقود الاستئجار وهو ما يتوافق مع المعيار IFRS16
نسبة الديون الى الاصول	مجموع الديون ÷ مجموع الاصول	2087498766 ÷ 85194039927 0.02 =	21416042565 ÷ 85706824239 0.25 =	زيادة نسبة الديون الى الاصول عند تبني المعيار IFRS16 وهذا يعني ان الشركة زادت من نسبة اعتمادها على الديون في تمويل اصولها وهو ما يتوافق مع المعيار والذي يضع عقود الاستئجار طويلة الاجل في خانة واحدة مع الاقتراض طويل الاجل والذي يعد من اهم مصادر التمويل للوحدات الاقتصادية

بعد الاطلاع على الجدول اعلاه يتبين ان المعيار ينعكس بالايجاب على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية من ناحية كما انه يوضح امور اساسية ومهمة لقارئ البيانات المالية من خلال تقديم معلومات ملائمة تساعد في اتخاذ القرارات. فزيادة الرافعة المالية من 41.5 الى 42 يبين حقيقة مديونية الشركة بصورة اكثر دقة ، اما انخفاض نسبة دوران الموجودات الثابتة من 10.1 الى 9.46 فهو دلالة على قلة كفاءة الادارة في استخدام الطاقة الانتاجية المتوفرة لها لتوليد الارباح ومثل هذه النسبة قد لا يتم التعرف عليها في ظل الميزانية القائمة على النظام المحاسبي الموحد والتي تكون اعلى وهذا يدل على دقة المعيار IFRS16 في بيان مقدار كفاءة الادارة ، كما اننا نلاحظ ارتفاع ال EBIT و EBITDA على التوالي اذ بلغت بعد التبني (9272419739 ، 8941102403) بعد

ان كانت وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين (9250220160 ، 8677502403) ويعود سبب ذلك الى اظهار المعيار IFRS 16 الصورة الحقيقية لايادات الوحدة من خلال الافصاح عن كافة بنود عقد الاستئجار ولاستعباده مصاريف الايجار خارج الميزانية حيث ان المبلغ (263600000) المذكور في الجدول يمثل مبلغ الايجار السنوي فيما لو كان كعقد ايجار تشغيلي .

وفي نهاية البحث يرى الباحثان ان انعكاس تطبيق معيار IFRS16 على القوائم المالية كان له الأثر الكبير وادى الى تغيير جوهرى في طريقة العرض لهذه القوائم والتي أدى الى التغيير في النسب والمؤثرات المالية وهو ما تم من خلاله تحقيق فرضية البحث ، حيث ازادت بعض المؤشرات المالية وانخفض بعضها الاخر نتيجة هذا التبنى وهو ما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية بشكل عام ومعيار الإبلاغ المالي بشكل خاص IFRS 16 في ان تكون القوائم المالية اكثر عدالة وشفافية والقدرة على المقارنة .اذ انه قبل تطبيق المعيار كان الايجار يعتبر مصروف تشغيلي بالكامل وعلى طول فترة الايجار ، اما بعد تطبيقه فيتم قياس القيمة الحالية لدفعات الايجار وفق معامل القيمة الحالية المعتمد على مدة الايجار ومعدل الفائدة على الاقتراض وضربه في دفعة الايجار السنوية والذي يسمى ب حق استخدام الأصل وما يقابله من التزام يسمى ب التزام عقد الاستئجار وبعدما يقسم الى مصروف فوائد الاستئجار الذي يستخرج من حاصل ضرب التزام عقد الاستئجار في النسبة المئوية وبشكل سنوي ويدرج في قائمة كشف الدخل وكذلك إطفاء التزام عقد الاستئجار والذي يكون مساوياً للفرق بين دفعة الايجار السنوية وفوائد التزام الايجار وعلى طول مدة الاستئجار ، اما حق استخدام الأصل فيتم اطفائه من خلال احتساب الاندثار الموجود للمستأجر وعلى طول مدة العقد .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات

- 1- ان تبني معيار IFRS16 قد غير من طريقة العرض والافصاح للقوائم المالية في شركة التأمين العراقية العامة
- 2- ان تبني معيار IFRS16 في شركات التأمين له دور كبير في تعزيز جودة التقرير والافصاح المالي والذي يدل بطبيعة الحال على جودة المعلومات المحاسبية .
- 3- ان تبني معيار IFRS16 في شركات التأمين له اثر على المؤشرات والنسب المالية الامر الذي يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين
- 4- ان الشركات التي لها تعامل خارجي مثل شركة التأمين مع شركات خارجية عالمية كالشركات المعيدة تحتاج الى عرض قوائمها المالية بشكل اكثر عدالة ووضوح وهو ما يوفره المعيار مما يفتح لهم افاق اقتصادية جديدة وتعاملات مالية بشكل اوسع تحقق نمو اقتصادي اكبر وتعطي ثقة للشركات المعيدة في تخفيف الشروط الموجودة حالياً في تلك التعاملات ويتم ذلك من خلال تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ومنها معيار IFRS16.

2-4 التوصيات

- 1- اجراء تحديثات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، وذلك لغرض إستيعاب التغيرات الناتجة عن متطلبات تبني المعيار الدولي للايجار IFRS16 .
- 2- تبني معيار الابلاغ المالي (IFRS16) عقود الايجار في شركات التأمين العراقية امثالاً للتوجهات الحالية في تبني المعايير الدولية من جهة ، ومواكبة اخر التطورات الحاصلة عالمياً من جهة اخرى كون شركات التأمين لديها تعاملات مع جهات معيدة عالمية .
- 3- تبني المعيار IFRS16 لتساعد مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين على اتخاذ قراراتهم بشكل اوضح لما يوفره المعيار من افصاح وشفافية اكبر لتلك القوائم كذلك توفير امكانية للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية العاملة بنفس المجال.

4- العمل على تطوير وتدريب المحاسبين وادخالهم في دورات تدريبية وتثقيفية عن معايير الابلاغ المالي لادراك ومواكبة التغيرات التي ستطرأ على النظام المحاسبي الموحد نتيجة تبني المعايير الدولية

المصادر

القوانين والمعايير

- 1] البيانات المالية لشركة التأمين العراقية العامة لسنة 2019
- 2] القانون المدني العراقي رقم 40 ، الوقائع العراقية رقم العدد 3015 ، 1951
- 3] معيار الابلاغ المالي (IFRS16) عقود الايجار 2019

الكتب العربية

- 1) ابو نصار، محمد ، حميدات ، جمعة ، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ، طبعة 4 دار وائل للنشر 2018
- 2) بشير ، ابو زر الغفاري ،العقد والارادة المنفردة ، منشورات جامعة السودان المفتوحة ، الطبعة الاولى 2006
- 3) فهمي، محمود، ، منير، سالم، عبد الله 1997 التأجير التمويلي الجوانب القانونية والمحاسبية والتنظيمية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية،
- 4) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المحاسبة عن عقود الايجار لجنة معايير المحاسبة ، الرياض 2001.

الرسائل والاطاريح العربية

- 1- دغاش،امال، زواوي انفال (2019) ،دور الايجارالتمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة الجزائر)

الدوريات والنشرات والمجلات العربية

- 1- حسين ، عماد عامر ، يعقوب ، فيحاء عبد الله ، تفعيل مقاييس الاداء على اساس القيمة وانعكاسها على اداء الشركات في ظل الحوكمة ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،المجلد 9، العدد 26 2014.
- 2- حميد ، انمار ، الطائي ، بشرى ، المشهداني ، بشرى ، (2019) ، " The Impact of IFRS 15 on Earnings Quality in businesses such as hotels: critical evidence from the Iraqi environment p15 .
- 3- خضر،يوسف عماد ، محمد ، اياد طاهر ،الجدوى الاقتصادية لمحفظه التأمين ضد الحوادث في اداء شركات التامين ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد 17 العدد 60 ، 2022.
- 4- العاني ، صفاء ، مكط ، علاء ، (2019) ، "تأثير تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 15 " الايرادات من العقود مع الزبائن " على جودة الابلاغ المالي" ، ص 588.
- 5- القيسي ،اياد حسن كاظم ، البلداوي ، علاء عبد الكريم ، معوقات التأمين المصرفي واثرها في تحليل النسب المالية لشركات التأمين ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد 13، العدد42، 2018.
- 6- المشهداني ،علا ثائر كامل ، الحيدري، وفاء حسين سلمان ، المحاسبة القضائية واثرها في نتيجة نشاط الشركة العراقية العامة للتأمين ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،المجلد 18 العدد63 2023.
- 7- المعموري ، علي محمد ، (2007) "المعالجة المحاسبية لعقود الاجارة المنتهية بالتمليك لدى المؤجر وفق معيار المحاسبة الاسلامي رقم (8) المعدل: دراسة تطبيقية في عينة من المؤسسات المالية الاسلامية العاملة في الاردن".
- 8- يعقوب ، فيحاء ، حاجم ، ايهاب ، (2020) ، " تبني معيار الابلاغ المالي الدولي رقم(40)الممتلكات الاستثمارية من قبل الشركات المطبقة للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وانعكاسه على قوائمها المالية " ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 10 ، العدد 3 ،

FOREIGN REFERNCES

- 1- Chaudhry,Asif&Bakker,Erwin&Alipha,Salim&Johnstone,Chris&Kurria,(2018),Interpretation
- 2- FASB, Accounting Standards, Vol. (1), SFAS (13)," Accounting ،2001 ،1for Leases", as of June p: 98-140
- 3- <http://www.focusifrs.com> obert, r. (2000, 09). Droit comptable,comptabilité financiere,audit,analuse et evolution. these doctorat. paris, conservatoire national des art et metiers, france: conservatoire france paris. and Application of IFRS.
- 4- IFRS. (2010). focusifrs. Retrieved 07 19, 2018, from focu sifrs
- 5- International Financial Reporting Standard 16 Leases (London, U.K : IFRS Foundation January 2016), Appendix C, Effective Date
- 6- Kieso, D. E., Weygandt , J.J., & Warfield, T.D. (2013) Intermediate accounting 15th Edition, USA , John wiley & Sons